دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010

أ. سعودي محمد
جامعة المدية

ملخص:

انتهجت الجزائر خلال الفترة 2000-2010 سياسة مالية توسعية بصفة عامة ولكن إن أردنا التفصيل أكثر فإن السياسة المستخدمة هي سياسة الإنعاش الاقتصادي معتمدة على الموازنة العامة كوسيلة أساسية لتنفيذها من خلال سياسة العجز الموازني والتي من أهم سلبياتها حدوث العجز وارتفاع التضخم وهنا فإن الطفرة البترولية سوف تلعب دور التوازن عن طريق الفوائض التي توفرها مما يجعل المؤشرات الاقتصادية الكلية تبدوا أكثر استقرارا ، غير أن هذا هو الظاهر فقط لان الاقتصاد سيكون في هذه الحالة أكثر انكشافا على الاقتصاد الخارجي وما يحمله من صدمات ،وهو ما يجعل الاستراتيجيات الفكرية الساعية لجعل الاقتصاد الجزائري ذو قدرة على تحمل تبعات هذه الصدمات غير مجدية .

تمهيد:

إن تنفيذ أي برنامج تنموي لابد أن يتبع إستراتيجية فكرية واضحة الأدوات والأهداف ويتم الحكم بمدي نجاعة تنفيذ هذا البرنامج بناءا على التقيد بهذه الإستراتيجية ، والجزائر كغيرها من اقتصاديات الدول النامية تحاول من خلال البرامج التنموية التي تتبعها أن تحقق عددا من الأهداف غير أنها في الغالب لا تتقيد بالمنهج الفكري المؤطر لها نظرا لاعتمادها المطلق على قطاع المحروقات والذي يرتبط بدوره بأسعار الأسواق الدولية مما يترتب عنه عدة اختلالات في تنفيذ الإستراتيجية.

1. الطفرة البترولية الموجبة ودورها في تكوين فوائض مالية:

يعتبر الارتفاع الحاد في أسعار المحروقات أحد أهم أنواع الصدمات التجارية الخارجية حيث يترتب عنه حدوث فوائض مالية معتبرة وغير متوقعة بالنسبة للدول المصدرة له والعكس للمستوردة ، وكما هو معلوم فإن أسعار النفط عرفت ارتفاعا ملحوظا منذ بداية سنوات الألفين لعدة أسباب ، وترتب عن هذا الارتفاع عدة مؤشرات إيجابية على مستوي الاقتصاد الجزائري نلخصها في ما يلي:

تحسن مؤشرات ميزان المدفوعات :يظهر هذا التحسن من خلال عدة مؤشرات هي

*انخفاض حجم المديونية الخارجية :يظهر الجدول رقم 1 الانخفاض الذي عرفته المديونية الخارجية مابين سنة 1999 إلى سنة 2010 ،حيث تراجعت خدمة الدين كنسبة من صادرت السلع والخدمات من 39.05 %إلى 1.1% ،كما انخفضت قيمة الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى من 58.9% إلى 3.4%.

الجدول يوضح:تطور حجم المديونية خلال الفترة 1999-2010

السنوات	إجمالي الديون الخارجية	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	إجمالي خدمة الدين الخارجي	خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات %
1999	28315	58.9	5116	39.05
2000	25261	47.23	4500	19.80
2001	22261	41.92	4464	22.21
2002	22642	42.05	4150	21.68
2003	23353	35.03	4358	17.7
2004	21821	26.4	5658	12.6
2005	17191	16.7	5846	12
2006	5612	4.8	13314	23.2
2007	5606	4.2	1431	2.3
2008	5586	3.3	1218	1.5
2009	5413	3.9	1000	2.1
2010	5.457	3.4	667	1.1

المصدر :سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان 2013.

***تحسن الميزان التجاري وميزان رأس المال** :من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2010 من 3360 إلى 18200 وارتفاع حساب رأس

المال من 2400مليون دولار إلى 3420مليون دولار وارتفع الميزان الجارى من 20 إلى 12160 مليون دولار .

الجدول يوضح تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2010

السنوات	احتياطات الصرف-مليار دولار-	احتياطات الصرف على أساس أشهر الاستيراد
1999	4.40	4.58
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.94	24.34
2004	42.3	28.0
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.3	41.2
2008	112.6	42.5
2009	112.9	42.8
2010	114.7	43.1

سايح بوزيد،مصدر سابق الذكر ،ص .

*ارتفاع **احتياطيات الصرف الأجنبي** : **عرف** احتياطي الصرف ارتفاعا خلال نفس الفترة من 4.40 مليار دولار إلى 114.7 مليار دولار أنظر الجدول رقم 3:

السنوات	الميزان التجاري	صافي ميزان خدمات والدخل	ميزان السلع والخدمات والدخل	صافي التحويلات الجارية	الميزان الجاري	ميزان حساب رأس المال	بودالسهو و الخطأ	الميزان الكلي (مليوندولار)
1999	3360	4130 -	770 -	790	20	2400 -	00	2380 -
2000	12300	4160 -	8140	790	8930	1360 -	00	7570
2001	9610	3220 -	6390	670	7060	870 -	00	6190
2002	6710	3410 -	3300	1070	4370	710 -	00	3660
2003	11140	4050 -	7090	1750	8840	1370 -	00	7470
2004	14270	5610 -	8660	2460	11120	1870 -	00	9250
2005	26470	7350 -	19120	2060	21180	4240 -	00	16940
2006	34060	6720 -	27340	1610	28950	11220 -	00	17730
2007	34240	5920 -	28320	2220	30540	990 -	00	29550
2008	40600	8930 -	31670	2780	34450	2540	00	36990
2009	7780	10000 -	2220 -	2630	410	3450	00	3860
2010	18200	8690 -	9150	2650	12160	3420	00	15580

المصدر :سايح بوزيد،مرجع سابق الذكر

✍ **تحسن مؤشرات المالية العامة :يظهر تحسن مؤشرات المالية العامة من خلال مايلي :**

*ارتفاع حجم الإيرادات :عرفت الإيرادات العامة ارتفاع كبيرا خلال الفترة 2010/1999 خاصة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وهذا مايظهره الجدول التالي :

الجدول يوضح تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 1999-2010

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1999	588,2	314.8	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	349.5	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	398.2	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482.9	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	524.9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	580.4	274,0	19.6	138,8	63,7
2005	2 352.7	640.5	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2 799.0	720.8	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2 796.8	766.7	347.4	28.1	133.1	116.4
2008	28475.4	790.8	354.2	28.6	135.7	116.4
2009	28965.4	812.3	351.7	29.1	142.2	116.8
2010	31258.6	854.7	353.8	30.8	142.9	117.4

المصدر :سايح بوزيد،مرجع سابق الذكر

***انخفاض حجم العجز الموازنى** :نتيجة ارتفاع حجم الإيرادات العامة ورغم التوسع في الإنفاق إلا أن الموازنة العامة عرفت فائضا خلال الفترة 2010/2000 وهذا مايظهره الجدول التالي :

الجدول يوضح:تطور العجز الموازنى خلال الفترة 1998-2010

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)	الفائض أو العجز (مليون دولار)	الفائض أو العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)
1998	13.186	15.032	1.841-	3.8-
1999	14.266	14.514	284-	0.5-
2000	20.945	15.651	5.294	9.8
2001	19.485	17.272	2.213	4.05
2002	20.119	19.987	1.32	0.23
2003	25.519	19.848	5.665	8.36
2004	30.941	24.890	6.052	7.11
2005	42.016	29.798	12.219	11.88
2006	50.103	34.265	15.838	13.58
2007	53.176	46.782	6.394	4.72
2008	54.782	48.569	6.213	5.1
2009	56.879	51.415	5.464	9.4
2010	62.325	56.493	5.832	9.8

المصدر :سايح بوزيد،مرجع سابق الذكر

2. التأصيل الفكري لدور السياسة المالية في تحفيز النمو:

تتعدد الدراسات التي تربط بين السياسة المالية متمثلة في الإنفاق العمومي (الاستثمار العمومي) والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي ومن بين هذه الدراسات نجد كلا من :

- ✓ **دراسة رينهارت وخان (1990)** شملت هذه الدراسة مجموعة من البلدان السائرة في طريق النمو ،وتوصلا من خلالها إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدي الطويل[1] .
- ✓ **دراسة هاك ومونتيال (1994)** والتي تناولت الاقتصاد الباكستاني وبينت أن نفقات الاستثمار العام تحفز الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي[2] .
- ✓ **أشوار ولاشلر (1998)** تناولت الاقتصاد المكسيكي وبينت أن الاستثمار العام له تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص والنمو الاقتصادي [3]
- ✓ دراسة **هريرا ودوسيس** تناولت عددا من الدول النامية وبينت أن الانفاق العام الاستثماري هو بمثابة القاطرة للتنمية الاقتصادية[4] .
- ✓ **دراسة بارو (1991)** بين أن هناك علاقة طردية غير معنوية بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي [5].
- ✓ **دراسة كل من آشور 1989 ،مانيلي 1992 ،أفيلا وستروخ2003،ألجان وأصحابه2002، السينا واصحابه**2002،**نيكل وأصحابه2005، فيلدمان 2006** ،كل هؤلاء تناولوا موضوع النفاق العام والنمو لكن كلا من زاويته وكذا بلد دراسة الحالة[6] .
- ✓ **دراسة شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير 2010** ،تناولت الاقتصاد الجزائري وبينت أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو أو إلى البطالة غير أن النمو يقود إلى الإنفاق العام ،كما بينت الدراسة أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام[1] .

---

[1] – عثماني أنيسة وبوحصان لامية ،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر ،ملتقي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها غلى التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ،جامعة سطيف1.

[2] – عثماني أنيسة وبوحصان لامية،مرجع سابق الذكر.

[3] – عثماني أنيسة وبوحصان لامية،مرجع سابق الذكر.

[4] – عثماني أنيسة وبوحصان لامية،مرجع سابق الذكر.

[5] – عثماني أنيسة وبوحصان لامية،مرجع سابق الذكر

[6] –شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير ،فعالية السياسة المالية بالجزائر :مقاربة تحليلية وقياسية ،مجلة التنمية الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط المجلد الثاني عشر –العدد الأول 2010.

✓ **دراسة عثماني أنيسة وبوحصان لامية 2013**، تناولت الاقتصاد الجزائري وبينت مايلي [2]:
*وجود علاقة طردية بين حصة القطاع الصناعي من النفقات ومعدل النمو، عدم تأثير قطاع الفلاحة والري على النمو،وجود تأثير إيجابي للخدمات المنتجة على النمو.

3. الإستراتيجية الفكرية للبرامج التنموية المتبعة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي:

أ. ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة2000-2010:

رغم التحسن المستمر للمؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، مع نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي، إلا أن المعدلات الاقتصادية، بقيت جد بعيدة عن المستويات المرغوب فيها، وهو ما دفع السلطات إلى التفكير في آليات اقتصادية، بإمكانها إنعاشها، والمقصود هنا البحث عن أي السياسات الاقتصادية الأنجع للوصول إلى هذه الأهداف، وجدير بالذكر أن الجزائر وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي وعلى إثر الأزمة التي عصفت باقتصادها، لجأت إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، والمعروفة بسياستي التثبيت والتعديل الهيكلي (1994-1998) ، واللتان تعتمدان على أسس التفكير **الفردماني** « **مدرسة شيكاغو**»، وما يترتب عنها من إعطاء أهمية بالغة لدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، ورغم أن هذه السياسة الاقتصادية قد عرفت نجاحا لا بأس به، من حيث تحقيق الاستقرار للاقتصاد الجزائري، خلال سنوات تطبيقها، إلا أنها اصطدمت بعراقيل متعددة، أهمها مواجهتها لمعارضة شعبية، نظرا لما ترتب عنها من مشاكل اجتماعية تمثل انعكاسا مباشرا لتطبيقها، فضلا عن أن ضعف النظام المصرفي شكل عاملا جد مثبط لسرعة وفعالية السياسة النقدية، والتي تعتبر أهم أداة للسياسة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، وهنا جاء التفكير في تطبيق سياسة اقتصادية أكثر ميولا للاعتماد على السياسة المالية، مع المحافظة على ميكانيزمات الاقتصاد الرأسمالي، وهي أهم سمات الفكر **الكنزي**، لتظهر بذلك مع بداية سنوات الألفين، ما أصبح يعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي.

ب. البرامج التنموية كآلية لتجسيد سياسة الانعاش الاقتصادي :

✍ **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إستراتيجيته ومكوناته (2001-2004)** [3]

---

[1] – شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير ،مرجع سابق الذكر .

[2] –عثماني أنيسة وبوحصان لامية ، مرجع سابق الذكر .

[3] – سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2006.

أولا:الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تنقسم الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى جزأين، هما:

- لقد تبنت الحكومة الفكر الكنزي الذي يعالج فترات الكساد، بما يعرف بأثر المضاعف، إذ أنه في فترات الركود الاقتصادي، وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة، وهذا في ظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية، والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو للارتفاع ،ولا يعد هذا البرنامج تنصلا من الإصلاحات التي لا بد من إجرائها علي الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملائمة.
- ضرورة توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة، وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال الطلب الذي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين لهذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروف الحياة لهم.

ثانيا – محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل يشمل أربع سنوات، تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 ويعتمد على دعم القطاع الإنتاجي، وعلى رأسه القطاع الفلاحي والصيد البحري وكذا تحسين الخدمات في مجالات الري والنقل والهياكل القاعدية ،فضلا عن تحسين ظروف الحياة ،وتفعيل التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ،وهذا عن طريق مجموعة من الإجراءات وتدابير الإصلاح وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار قصد دعم المؤسسات، في ظل توفر طلب فعال تضمنه النفقات الاستثمارية للدولة والتي خصص لها غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار كمايلي:

جدول:يوضح تقسيم الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي « 2001-2004» و/مليار دج

السنوات / القطاع	مجموع المبالغ	النسبة المئوية من المجموع
1- أشغال عمومية	**210,5**	**% 40,1**
2- تنمية محلية وبشرية	**204,2**	**% 38,9**
- تنمية محلية	114,0	-
- تنمية الموارد البشرية	90,2	-
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	**65,3**	**% 12,4**
- قطاع الفلاحة	55,8	-
- قطاع الصيد البحري	9,5	-
4- دعم الإصلاحات	**45,0**	**% 8,6**
المجموع	**525,0**	**% 100**

المصدر: سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالجزائر، مرجع سابق.

✍ برنامج دعم النمو الاستراتيجية المالية له ومكوناته2005-2009:

أولا دوافع تطبيق برنامج دعم النمو: إذا فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي «نفقات التجهيز»، كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات «2005-2009»، وقد سطر البرنامج أهداف واضحة هي:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة «2000-2004» مع استدامتها عند هذه الحدود.
- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن ، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.

إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم لأهدافهم على أمرين هامين أولهما:العمل على خلق تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا، لجعلها جزءا من إستراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها، أما الأمر الثاني، فإن التنبؤات التي تضمنها البرنامج، بنيت أساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004 .

ثانيا– الإستراتيجية المالية للبرنامج: تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير،كما اعتمدت الإستراتيجية المالية للبرنامج في جانبها النظري، على عدة عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار هي: ضرورة التحكم في سياسة الأجور– التوسع في نفقات التجهيز– تحكم أكبر في المديونية العمومية– تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة – أكثر تحكم في آليات تمويل القطاع العمومي– تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات –رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تنزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 % :

جدول يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية المستهدفة خلال الفترة 2003-2009.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB %	6,8	5,1	5,2	5,5	5,8	4,6	5,0
النفقات الداخلية الخام %	4,9	6,1	4,3	4,1	5,0	4,5	5,0
الاستهلاك العائلي %	3,9	2,5	2,9	3,2	3,4	3,7	3,5
الاستثمار%	6,5	7,0	6,4	6,2	6,0	5,8	6,0

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

ثالثا–القطاعات التي يتناولها البرنامج: يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي:

القطـــاعات	المبـــالغ	النســـب
تحسين ظروف معيشة السكـان	1 908.5	45.5
تطـور المنشـــآت الأساسيـة	1 703.1	40.5
دعـــم التنميـة الاقتصادية	337.2	8
تطـوير الخـدمة العمـومية	203.9	4.8
تطـوير تكنولوجيا الإتصـال	50	1.2
المجمـــوع	4 202.7	100

المصدر :بوعشة مبارك ،مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – ملتقي جامعة سطيف1 سابق الذكر ،نقلا عن الموقع: www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf

4. الاختلالات في تنفيذ الإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي:

أ. الاختلال في جانب الأجور:

لقد ركزت الإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي علي ضرورة التحكم في سياسة الأجور حيث تم التركيز علي عدم الزيادة في كتلة هذه الأخيرة مع التوسع في المنح والإعانات خاصة الموجهة للحماية الاجتماعية ولكن ابتداء من سنة2006 بدأت كتلة الأجور في الزيادة تحت وطأت الاحتجاجات العمالية مما أدي إلي ارتفاع نفقات التسيير ونفقات التجهيز في آن واحد وهو ما سيرفع حجم الكتلة النقدية المتداولة مما سيؤدي إلي إحداث ضغوط تضخمية تفقد هذه الزيادات معناها أنظر الجدول التالي :

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89,0	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235,0	20,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1442.3	488.7	80.5	628.7	101.6	93.8	273.0

المصدر:محمد بن بوزيان وآخرون ،الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات المالية في الجزائر،منتدى البحوث الاقتصادية 2010،.

ب. الاختلال في جانب تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة:

من منظور الإستراتيجية الفكرية للبرنامج أن يتم تغطية كبح زيادة الأجور من خلال التوسع في نفقات الحماية الاجتماعية لكن الذي حدث هو العكس حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضا ملموسا بالنظر غلي قيمها السابقة مما سيؤدي إلي حدوث فوارق اجتماعية حادة نتيجة زيادة أجور العمال وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية تزيد من صعوبات الفئات التي تحتاج إلي الرعاية الاجتماعية بل تتعداها لإفقاد الزيادات في هذه المنح معناه إن وجدت أصلا.أنظر الجدول التالي:

مقارنة لتطور النفقات الاجتماعية خلال الفترة2005-2010

السنوات / البيان	2005	2010
مجموع نفقات التسيير ملياردج	1200	1301.9
حجم نفقات التحويلات الاجتماعية ملياردج	449.4	231.8
نسبة التحويلات الاجتماعية من نفقات التسيير	%37.4	%17.8

المصدر :المعطيات مستخلصة من قانوني المالية 2005و2010 www.Finances-Algeria.dz

ج. رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 :

لقد أخذت سياسة الإنعاش الاقتصادي تسميتها من الهدف الرئيسي لها وهو تحريك معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خاصة في القطاع الصناعي والتجاري حيث مع بداية سنوات الألفين كانت معدلات النمو موجبة غير أنها منخفضة جدة ومن هنا فإن الهدف المنشود هو رفعها إلي معدل 4%إلى 6% من خلال تفعيل الطلب الكلي فيحدث كل من المضاعف والمعجل ضمن الفكر الكتري مما يدفع معدلات نمو هذه القطاعات إلي الارتفاع غير أنه وبالنظر إلي ماحدث فإن جمود القطاع الإنتاجي وعدم مرونته أدي إلي بقاء معدلات النمو عند نفس الحدود السابقة بل تراجع في بعض القطاعات الاخري فاسحا المجال نحو زيادة الواردات والتي تشكل تغطية للخلل بين العرض والطلب الحالي:

جدول يوضح تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1) القطاع العام:	1,9 -	1,0 -	1,3 -	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
-صناعةالحديد، الميكانيك، إلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	12,6-	0.64
-مواد البناء	6,4	8,4	10,3	3,8-	1,6-	5,0-	2,45
-مواد غذائية	8,9 -	-19,1	15,7 -	7,6-	6,8	3,3-	7,96-
-صناعة كيميائية	6,2	8,5 -	2,2 -	3,1-	2,5	10,6-	2,61-
-الخشب و الورق	8,2 -	0,9	0,7 -	2,9	11,9-	14,8	0,36-
-النسيج	14,4 -	3,7	14,4 -	14,0-	1,1-	10,8-	8,5-
-صناعة الجلود	6,0 -	19,3-	15,4	15,9-	1,2-	6,3-	68,10-
2) القطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر :بوفليح نبيل ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد2013،9.

الخاتمة:

من خلال دراستنا خلصنا إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ شهدت مرحلة سياسة الإنعاش الاقتصادي أكبر تراجع عن الإستراتيجية الفكرية تمثل في زيادة الكتلة الأجرية مما زاد من حدة الضغوط التضخمية المتزامنة مع جمود في الجهاز الإنتاجي جعلت من الاقتصاد يشهد مؤشرات اقتصادية شبيهة بالتي كانت خلال فترة الأزمة.
- ✓ لا تكمن أهمية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حجم المبالغ المالية المخصصة له حيث أنه لا يشكل سوي 3/1 من مجموع نفقات التجهيز خال الفترة 2001-2004 غير أنه وضح بدقة السياسات الواجب مرافقتها لبرنامج ولعل أهمها تحسين الجباية العادية والتي لاحظنا تراجع قيمها أمام الجباية البترولية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا بالتزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات
- ✓ تنذر معدلات تغطية النفقات العادية من الجباية العادية والتي لا تتجاوز 30 % و بالتالي تغطية النسبة الباقية بالجباية البترولية وهذه الأخيرة تعد مصدرا غير ثابت حيث ترتبط بالأسعار الدولية وهنا فإن أي انخفاض في هذه الأسعار سيجعل من تغطية نفقات التسيير عملية غير ممكنة وبالتالي حدوث اضطرابات اجتماعية شديدة الخطورة .

المراجع:

1- سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان 2013.

2- عثماني أنيسة وبوحصان لامية ،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر ،ملتقي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها غلى التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ،جامعة سطيف1.

3- شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير ،فعالية السياسة المالية بالجزائر :مقاربة تحليلية وقياسية ،مجلة التنمية الاقتصادية،المعهد العربي للتخطيط المجلد الثاني عشر –العدد الأول 2010.

4- سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2006.

5- بوعشة مبارك ،مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – ملتقي جامعة سطيف1

6- محمد بن بوزيان وآخرون ،الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات المالية في الجزائر،منتدى البحوث الاقتصادية،2010.

7- بوفليح نبيل ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد2013،9.